# نشرة صندوق النقد الدولي

محل بيع هدايا تذكارية، المغرب. الأعمال الصغيرة والمتوسطة تواجه عقبات تعيق من قدرتها على النمو وتوفير فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. (الصورة: Michael Riehler/Newscom)

## الصندوق ييسر مناقشة حول القطاع الخاص والنمو وفرص العمل في الشرق الأوسط

٢٧ نوفمبر ٢٠١٣

- الصندوق يشارك في استضافة مؤتمر يناقش كيفية إطلاق إمكانات النمو في القطاع الخاص
- المشاركون يركزون على دور السياسات الاقتصادية الكلية والتجارة والاستثمار ومناخ الأعمال
- نمو القطاع الخاص يتعين أن يعم بنفعه جميع شرائح المجتمع – الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة

**لا تزال مستويات مساهمة القطاع الخاص في النمو وتوفير فرص العمل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أقل المستويات المشاهدة على المستوى العالمي. ولتحقيق كامل إمكاناتها، يتعين تحديد أهم القيود التي تعترض طريق القطاع الخاص ومعالجتها.**

يساهم القطاع الخاص بأكثر من ٦٠% من إجمالي الناتج المحلي في معظم البلدان، على غرار الأسواق الصاعدة الديناميكية في المناطق الأخرى. وفي هذا السياق، يبدو أن بطء النمو ليس ناجما عن حجم القطاع العام، وإنما انعكاسا للقيود التي تؤثر على ديناميكية القطاع الخاص.

ومنذ ثمانينات القرن الماضي، ظل متوسط استثمارات القطاع الخاص في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتراوح بين ١٣% و١٥% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بنسبة تقارب ٢٠% في جنوب آسيا و٣٠% في شرق آسيا (شهدت المنطقتان تسارع وتيرة نسب الاستثمارات من مستويات دون ١٣% في أواخر الثمانينات). ويعد مستوى الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص في المنطقة بنسبة ٤٠% من إجمالي الناتج المحلي أقل كثيرا من المستويات المسجلة في المناطق الأخرى.

ولمناقشة كيفية تنمية القطاع الخاص لزيادة مساهمته في النمو، يشارك صندوق النقد الدولي في استضافة مؤتمر في الثالث من ديسمبر القادم في العاصمة السعودية، الرياض، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك

الدولي ومجلس الغرف السعودية. وسوف يلتقي في هذا المؤتمر رجال الأعمال من القطاع الخاص والخبراء من المجتمع الأكاديمي في المنطقة ومن أنحاء العالم فضلا عن ممثلين للمنظمات الدولية.

وفي مقابلة مع السيد تيم كالن، رئيس بعثة الصندوق إلى المملكة العربية السعودية، أوضح سيادته أن أهداف المؤتمر تتمثل في مناقشة بعض التحديات التي تواجه القطاع الخاص في المنطقة، وتوضيح الروابط بين تنمية القطاع الخاص والنمو الشامل للجميع.

***نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية:*** **ما أهمية هذا المؤتمر ومن هم أهم المشاركين فيه؟**

***السيد كالن:*** كلنا يعلم أن نسبة كبيرة من السكان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هم من الشباب في سن صغيرة جدا وأن الكثيرين منهم يقتربون من بلوغ سن العمل. غير أن النمو الاقتصادي لم يكن كافيا حتى الآن لتوفير فرص العمل الكافية وتلبية طموحات الشعوب.

وقد ساهمت الحكومات في الماضي بدور محوري في النمو الاقتصادي، وإن كان من غير المرجح استمرارها على هذا المنوال في المستقبل. فالعديد من الحكومات في مختلف أنحاء المنطقة تسجل بالفعل مستويات عجز كبيرة في المالية العامة ولا يوجد لديها الحيز الكافي للتوسع نظرا لتضخم فواتير أجور القطاع العام بالفعل في العديد من هذه البلدان.

ومن ثم، يتضح أن القطاع الخاص سيقوم بدور محوري في تنمية المنطقة في المستقبل وأعتقد أنه من الضروري للغاية أن يلتقي الصندوق بمجتمع الأعمال ويستمع إلى آرائه بينما نواصل جهودنا لصياغة المشورة التي نقدمها إلى بلداننا الأعضاء بشأن السياسات. فنحن نرغب في تعميق فهمنا للقضايا التي تعيق نمو القطاع الخاص وقدرته على توفير فرص العمل، وكيفية تعزيز مساهمته في زيادة فرص العمل وتحقيق النمو، وما يمكن أن تقوم به الحكومات لتحقيق ذلك.

وسوف يركز المؤتمر أيضا على الدروس المستخلصة من التجارب الدولية. وسوف يشهد مشاركة عدد من الخبراء من كوريا وتركيا والمنظمات الدولية التي تتعامل مع قضايا القطاع الخاص. وسوف ينظروا على وجه الخصوص في دور النمو بقيادة الصادرات في تنمية القطاع الخاص على النحو الذي شاهدناه في تجربة النمو في آسيا.

ونحن نود فعليا مواصلة الحوار الجاري مع جميع الأطراف المعنية في المنطقة وتعميقه، ونأمل أن يكون هذا المؤتمر نقطة انطلاق لبناء علاقة مع القطاع الخاص.

***نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية:*** **ما هي أهم القضايا التي سيناقشها المشاركون في المؤتمر؟**

***السيد كالن:*** نتوقع أن تتركز مناقشات المؤتمر على ثلاث قضايا رئيسية: كيفية تأثير السياسات الاقتصادية الكلية والمالية في تنمية القطاع الخاص، ومدى انفتاح المنطقة للتجارة والاستثمار، وحالة مناخ الأعمال في المنطقة. وأود أن أتناول بإيجاز كل من هذه المجالات تباعا، لكني سأتحدث باستفاضة أكبر عن اختصاص الصندوق الأساسي –أي دور السياسات الاقتصادية الكلية والمالية.

لم تكن السياسات الاقتصادية الكلية في واقع الأمر مشجعة على ممارسة الأعمال في عدد من بلدان المنطقة. فأصحاب الأعمال الحرة يبحثون دائما عن البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة التي يمكنهم أن يتخذوا فيها القرار بشأن إقامة الأعمال واتخاذ قرارات الاستثمار والتوظيف. فإذا خيمت أجواء عدم اليقين على الأسعار الأساسية في الاقتصاد أو السياسات الاقتصادية الكلية – كما هو الحال في كثير من بلدان المنطقة – سوف يتعذر بشدة على دوائر الأعمال التخطيط للمستقبل. فعلى سبيل المثال، هناك دلائل قوية على أن معدلات التضخم المرتفعة تضعف النمو الاقتصادي، وخاصة في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة. وغالبا ما تؤدي أسعار الصرف وأسعار الفائدة المتقلبة أيضا إلى خفض مستويات الاستثمار.

كذلك، يلاحظ أن عجز المالية العامة لدى الحكومات، وهو كبير جدا في بعض البلدان المستوردة للنفط، يموَّل في العادة من القطاع المصرفي المحلي. ويعني ذلك نقص الائتمان المتاح لدوائر الأعمال وارتفاع تكلفة الاقتراض.

وسوف يحاول المشاركون في المؤتمر الإجابة على الأسئلة التالية: هل المنطقة منفتحة بالقدر الكافي أمام التجارة الإقليمية والدولية؟ وهل تقوم بالتصدير بالقدر الكافي، بخلاف منتجات الطاقة؟ وهل هي مندمجة بالقدر الكافي في سلاسل العرض العالمية؟ وهل تبذل البلدان الجهد الكافي للاستفادة من النمو بالغ القوة في الأسواق الصاعدة وغيرها من مناطق العالم، لا سيما آسيا؟

وأخيرا، نتطلع إلى إجراء مناقشات حول القيود التي تواجه الأعمال، وكيف يمكن للقطاع الخاص التخلص من التصورات السلبية التي تعترض طريقه أحيانا في المنطقة. ونتوقع أن نتعرف على الوقت اللازم لإقامة مشروع أعمال جديد، ومدى سهولة الحصول على الخدمات الحكومية، ومدى توافر الائتمان المصرفي. فإحجام البنوك عن تقديم الائتمان، حتى إلى المشروعات ذات الجدارة، يعرقل نمو القطاع وتوفير فرص العمل. ويصدق هذا الأمر بصفة خاصة على هذه المنطقة حيث لا تتاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فرص كافية للحصول على الائتمان.

***نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية:*** **أكد الصندوق مؤخرا على الرابطة بين تنمية القطاع الخاص والنمو الشامل للجميع. هل يمكن أن توضح المقصود بذلك؟**

***السيد كالن:*** من الواضح أن معدلات البطالة الكلية والبطالة بين الشباب – بنسبة ١٠% و٢٤% – هي أعلى من المعدلات المشاهدة في المناطق الأخرى، وتتجاوز متوسط المعدلات العالمية التي تبلغ ٦% و١٣%، على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عقبات كبيرة تعيق من نمو الأعمال، وخاصة في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كذلك، لا تزال مشاركة المرأة في قوى العمل وإمكانية حصولها على الفرص الوظيفية محدودة. فمعدلات مشاركة المرأة في قوى العمل، بنسبة ٢٢%، لا تزال الأدنى بين المناطق الأخرى. وقد تسببت هذه السمات في خلق شعورا بالإقصاء والسخط في بعض أنحاء المنطقة.

وإزاء هذه الخلفية، أشار الصندوق مرارا على الحكومات بأهمية تشجيع القطاع الخاص على النحو الذي يسمح بزيادة فرص العمل ومزاولة الأعمال لكل فئات المجتمع. فالنمو الشامل للجميع لا يتحقق إلا عندما يعم بنفعه كل شرائح السكان وليس القلة المتميزة فقط. وعندئذ سوف تتوفر الوظائف لأفراد المجتمع وتتحقق طموحاتهم، وسوف تتاح للشركات فرصة النمو بغض النظر عن حجمها طالما صلحت مساعي أعمالها. ومن الممكن تعزيز النمو الشامل والإنتاجية أيضا بزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل – بما في ذلك عن طريق دعم استقلاليتها في التنقل وتكافؤ الفرص في العمل.

**روابط ذات صلة:**

الشرق الأوسط: نظرة إلى المستقبل
ندوة حول الشرق الأوسط
طالع تدوينة مدير إدارة الشرق الأوسط في الصندوق
تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي
تحدي العمالة في المملكة العربية السعودية
طالع تدوينة السيدة لاغارد